الأمم المتحدة

S/2008/126

مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة إندونيسيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ر. م. مارتي م. **ناتاليغاوا**
السفير، الممثل الدائم

130308 120308 08-25177 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة إندونيسيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

المقدمة

عقد مجلس الأمن برئاسة إندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ستة وعشرين جلسة، منها اثنتا عشرة مشاورة عقدها المجلس بكامل هيئته وثلاث مناقشات مفتوحة ومناقشتان وإحاطتان وجلسة سرية واحدة. واعتمد المجلس قرارين وبيانين رئاسيين ووافق على أربعة بيانات للصحافة.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن برنامج عمله لهذا الشهر أثناء مشاوراته برئاسة إندونيسيا، وقدم رئيس المجلس إحاطة للصحافة عن محتويات البرنامج إثر اعتماده.

وترأس وزير خارجية جمهورية إندونيسيا السيد ن. حسن ويراجودا مناقشة مفتوحة عقدت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين ومجلس الأمن.

أفريقيا

منطقة البحيرات الكبرى: شمال أوغندا

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وأثناء مشاورات أجراها مع المجلس بكامل هيئته، قدم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة المجلس إحاطة إعلامية إلى المجلس تعلقت بالمحادثات الأخيرة التي جرت بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا وبعمليات جوبا للسلام. وقدم الرئيس بياناً للصحافة أشار فيه إلى أن أعضاء المجلس أعربوا عن تفاؤلهم بالتقدم المحرز حتى الآن وبالتحسينات على الأوضاع الأمنية والإنسانية في شمال أوغندا. وكرر أعضاء المجلس دعمهم للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وأعربوا عن أملهم بأن تختتم سريعاً عملية السلام. وشددوا على أهمية دور المجتمع الدولي وحكومة أوغندا في الاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة التي تتيحها عملية السلام لتحقيق المزيد من التقدم المطرد بشأن تحسين الظروف المعيشية في شمال أوغندا. كما أعاد أعضاء المجلس التأكيد على ضرورة تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ولأحكام

القانون الدولي إلى العدالة. وحث أعضاء المجلس جيش الرب للمقاومة على الإفراج فوراً عن جميع النساء والأطفال وغير المقاتلين الآخرين.

إثيوبيا وإريتريا

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس بكامل هيئته مشاورات بشأن إثيوبيا وإريتريا قدم أثناءها الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، دميتري تيتوف، إحاطة إلى المجلس. وفي نهاية المشاورات، وافق أعضاء المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2007/43) حث فيه أعضاء المجلس كل من إثيوبيا وإريتريا على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا القاضي بترسيم حدودهما المتنازع عليها، والامتثال تماماً لاتفاقات الجزائر ولقرارات مجلس الأمن السابقة وبيانات رئيسه، بما فيها المتعلقة بمسألة ترسيم الحدود. كما أهاب المجلس بالطرفين الامتناع عن استخدام القوة وتطبيع علاقاتهما وتعزيز الاستقرار بينهما وإرساء دعائم السلام الدائم في المنطقة. وأشاد المجلس بعمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

السودان

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس أثناء مشاورات عقدها بكامل هيئته إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان – ماري غيهينو، بشأن الاستعدادات لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة تلتها مشاورات بشأن السودان. واستمع المجلس إلى إحاطات من المبعوث الخاص، يان إلياسون، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وشارك الممثل الدائم للسودان في المناقشة. وقيم المجلس التقدم المحرز بشأن التطورات السياسية الأخيرة وكذلك الاستعدادات لنقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى عملية الأمم المتحدة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأكد المبعوث الخاص على ما كان للأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية من أثر على نشر عملية حفظ السلام، وأضاف قائلا إن العنصرين الأولين لا يزالا يتدهوران.

وقال إن المناقشة عززت جهود الميسرين الرامية إلى إشراك جميع الأطراف. وقد أعرب عن الأمل في أن يشارك الأطراف التي لم تشارك بعد، وإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم لها المساعدة في هذا الصدد. وقد تطلبت العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام نفقات هائلة. وكان من الضروري تهيئة الظروف السياسية المؤدية إلى تحقيق النجاح. وكرر

المبعوث الخاص أهمية مشاركة فئات المجتمع المدني في المحادثات وتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس، إضافةً إلى السودان، لما قدموه من دعم لمشاركة المجتمع المدني.

وقال وكيل الأمين العام إن نشر عملية الأمم المتحدة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بلغت مرحلة مصيرية. وأن هناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى حل. وتمثل المسألة الأولى في الأوضاع الأمنية والإنسانية على أرض الواقع. أما المسألة الثانية فتتمثل في التحديات الأساسية التي تواجهها العملية المختلطة في مجالي توفير القوات والتحديد النهائي لتكوين القوة وفي عدد من العوائق التي وضعتها حكومة السودان للحيلولة دون تنفيذ عملية النشر.

وقال أيضاً إن العناصر الأولى لمجموعة الدعم القوي التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قد نُشرت، بما فيها وحدة الشرطة المشكلة البالغ قوامها ١٤٠ فرداً والقادمة من بنغلاديش ووحدة الهندسة البالغ قوامها ١٣٥ فرداً والقادمة من الصين. وكان من المتوقع وصول وحدة أخرى من الشرطة المشكلة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما كان من المتوقع وصول معظم ضباط الأركان العاملين في القوة ومقار القطاعات قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر.

وفي أعقاب هذه المداخلة، أدلى جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر ببيانات وافقوا فيها على ضرورة إحراز التقدم على الجبهات السياسية والإنسانية والأمنية ضماناً لنجاح نشر العملية المختلطة. وأعرب معظم المتحدثين عن القلق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية والعقبات التي تحول دون نشر العملية المختلطة وعدم وجود تماسك بين الجماعات المتمردة. وأكد أيضاً أعضاء المجلس على ضرورة زيادة تعاون حكومة السودان من أجل نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الصومال

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس أثناء مشاورات عقدها بكامل هيئته لإحاطة بشأن التطورات الأخيرة في الصومال قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد هيل منكيريوس. وأعرب رئيس المجلس، في بيان شفوي إلى الصحافة، عن قلق أعضاء المجلس الشديد حيال تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في البلد. وقال الرئيس إن الأعضاء يشددون كذلك على ضرورة مواصلة القيام بصورة فعالة بوضع خطط الطوارئ اللازمة للنشر المحتمل لقوة حفظ السلام للأمم المتحدة كجزءٍ من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة والمعززة في الصومال. كما دعا أعضاء المجلس جميع الجهات الصومالية صاحبة المصلحة لنبذ العنف والاشتراك في عملية سلام شاملة، وأعربوا عن دعمهم للممثل الخاص

للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله في التشجيع على الحوار والمشاورات والمصالحة، وكذلك عن دعمهم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي واستنتاجات مؤتمر المصالحة الوطنية. وأعرب المجلس أيضاً عن دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشدد على ضرورة مواصلة القيام بفعالية بوضع خطط الطوارئ للنشر المحتمل لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام كجزءٍ من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة والمعززة في الصومال، ولتوفير المساعدة الدولية في هذا المجال.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استجابةً لتوقيع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على بلاغ مشترك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، في نيروبي، وافق المجلس على إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2007/44) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونص البلاغ المشترك على نهج موحد لإنهاء الخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار في البلدين معاً وفي منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما للتسوية النهائية لمشكلة الجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشار المجلس في البيان الرئاسي إلى أن البلاغ يشكل معلماً هاماً نحو تحقيق التسوية النهائية لمشكلة الجماعات المسلحة غير المشروعة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة والإنترهاموي والميليشيات المنشقة بقيادة لوران نكوندا، وكرر مطالبته بأن تلقي هذه المجموعات أسلحتها وتشارك طوعاً وبدون شروط مسبقة في التسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج. كما شجع المجلس السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على تنفيذ التزاماتها الواردة في البلاغ تنفيذاً تاماً وعلى مواصلتها التعاون لحل شواغلها الأمنية المشتركة. وأكد استعداده لتيسير ودعم تنفيذ هذه الالتزامات، ولا سيما من خلال اتخاذ تدابير ضد أفراد آخرين وكيانات أخرى، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، عملاً بالقرارين ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥).

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة مع البلدان المساهمة بقوات لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلته مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته. واستمع أعضاء المجلس أثناء هذه المشاورات إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليام ليسي سوينغ.

بوروندي

استمع المجلس، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إحاطة من ميّسر عملية السلام في بوروندي ووزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا، شارلز نكاكولا في الجلسة المفتوحة بشأن بوروندي. وقال الميسر في إحاطته بين ما قال إنه وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان من المقرر أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غضون ٧٢ ساعة بعد التوقيع. وأكد أنه على الرغم من عدم حدوث ذلك، فهناك في الوقت الحاضر عدد من محاربي حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية على استعداد للموافقة على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكن من الضروري تقديم المساعدة لبدء العملية وإنجازها.

وقال أيضاً إنه يعتزم القيام، بمساعدة المجتمع الدولي وبالتنسيق مع المديرية السياسية للوساطة، حل بعض المشاكل السياسية المطروحة سعيا إلى تحقيق السلام الذي سيكون ممكناً أكثر إذا كان ذلك هو قصد قيادة قوات التحرير الوطنية من توجهها إلى بوروندي. وطلب مساعدة الأمم المتحدة للإشراف على نزع السلاح من القوات وإعادة إدماجها بحيث يمكن إنجاز برنامج التيسير بنجاح.

وفي نهاية الإحاطة، تلا رئيس المجلس بياناً على الصحافة سبق أن وافق عليه أعضاء المجلس، وأشاد أعضاء المجلس في ذلك البيان بدور الميّسر والمبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في مجال دعم عملية السلام في هذا البلد. وأحاطوا علماً مع التقدير بدور لجنة بناء السلام في مساعدة بوروندي على تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. ورحب أعضاء المجلس أيضاً بجهود الحكومة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية والوفاق الاجتماعي في بوروندي وناشدوا جميع الأطراف السياسية المؤثرة هناك أن تحافظ على روح التوصل إلى توافق في الآراء والشمولية التي مكنتها من تحقيق عملية انتقالية ناجحة في بلدها.

آسيا والشرق الأوسط

لبنان

أطلع المبعوث الخاص، تيرجي رويد لارسن، المجلس في معرض مشاوراته التي أجراها بكامل هيئته في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر على التقرير الأخير للأمين العام المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فيما يخص لبنان (S/2007/641). وذكر الأمين العام في ذلك التقرير أن

الحوار السياسي يجب أن يتيح الفرصة لانتخاب رئيس جديد قبل حلول الموعد الدستوري المحدد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء وجود دلائل تشير إلى أن أكثرية الأحزاب السياسية في لبنان تستعد على ما يبدو لمواجهة احتمال تفاقم الوضع.

وفي نهاية المشاورات، اتفق أعضاء المجلس على العناصر التي سترد في بيان شفوي يتلوه رئيس المجلس على الصحافة. وأكد أعضاء المجلس في البيان الصحافي ضرورة إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقاً للدستور اللبناني ودون أي تدخل أو تأثير أجنبيين. وأكدوا أيضاً من جديد أن من الضروري أن تقوم جميع الأحزاب بحل جميع القضايا السياسية على أساس المصالحة والحوار الوطني.

أفغانستان

رداً على الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ضد وفد برلماني قام بزيارة إلى بغلان، في شمال أفغانستان، وبناء على موافقة أعضاء المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر تلا رئيس مجلس الأمن بياناً على الصحافة أدان فيه أعضاء المجلس بشدة الهجوم الانتحاري الذي أودى بحياة العديدين في مدينة بغلان. وأشاروا إلى أن الهجوم الإرهابي كان أحد أشد الهجمات فتكاً التي تعرضت لها أفغانستان على مدى السنوات الأخيرة، وحثوا السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها لتقديم مرتكبي هذا الهجوم ومنظميه إلى العدالة. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء التهديد المتزايد الذي يتعرض له السكان المحليون وقوات الأمن الوطنية والقوات العسكرية الدولية وجهود المساعدة الدولية من طالبان والقاعدة والجماعات المسلحة غير الشرعية والمجرمين والأشخاص الضالعين في تجارة المخدرات وأكدوا من جديد أنه لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يعكس مسار السلام والديمقراطية والتعمير في أفغانستان الذي يدعمه شعب أفغانستان وحكومتها والمجتمع الدولي.

ميانمار

عقد المجلس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشة بشأن ميانمار واستمع خلالها لإحاطة من المستشار الخاص للأمين العام إبراهيم غمباري بشأن الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى البلد والمنطقة. وشاركت وفود من البلدان المعنية، بما فيها سنغافورة وميانمار واليابان أيضاً في المناقشة. وعلى إثر المناقشة، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته انتهت إلى اتفاق الأعضاء على عناصر متعلقة بالحالة في ميانمار سيعرضها رئيس المجلس شفوياً على الصحافة.

ووافق أعضاء المجلس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، على بيان رسمي يقدم إلى الصحافة يتضمن العناصر نفسها شأنها شأن تلك الواردة في البيان الشفوي الذي تلاه رئيس المجلس في

اليوم السابق. ورحب أعضاء المجلس في البيان الرسمي، في جملة أمور، بمهمة المستشار الخاص للأمين العام وأكدوا من جديد دعمهم للجهود ما انفك الأمين العام ومستشاره الخاص يبذلانها. وأعادوا تأكيد توقعات مجلس الأمن كما وردت في بيانه الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأعربوا عن تطلعهم إلى عودة المستشار الخاص في أقرب وقت ممكن إلى ميانمار، وشجعوا حكومة ميانمار على الوفاء بالتزامها بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة. وأكدوا أيضاً عزمهم على أن تظل التطورات في ميانمار قيد الاستعراض الدقيق.

الحالة في الشرق الأوسط

استمع المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكوي، بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وأطلع وكيل الأمين العام أعضاء المجلس عن مؤتمر أنابوليس الذي توصل فيه رئيس وزراء إسرائيل إهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تفاهم مشترك يتضمن اتفاقاً على بدء مفاوضات ثنائية بحسن نية على الفور لعقد معاهدة سلام لحل جميع القضايا التي لم يبت فيها دون أي استثناء وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٨ ؛ واتفاقاً بشأن تشكيل لجنة توجيهية مشتركة تجتمع بصورة متواصلة؛ وتعهداً بتنفيذ التزاماتهما مباشرة في إطار خارطة الطريق.

وقال وكيل الأمين العام إن مؤتمر أنابوليس تضمن أيضاً مناقشة مستفيضة بشأن الدعم الدولي من أجل بناء القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية وتهيئة أجواء المؤتمر المقبل في باريس. وفي إطار التحضير لباريس، قال إن رئيس الوزراء سلام فياض قام بتعميم موجز للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ يبين المسؤولية الضريبية والالتزام السياسي بالإصلاح. وحدد الموجز أيضاً ما ينبغي أن تقوم به إسرائيل والمجتمع الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية.

وقال وكيل الأمين العام أيضاً إن الأمين العام يتطلع إلى أن يصبح روبيرت سيري من هولندا هو المنسق الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط ممثله الخاص لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

وتناول التطورات في لبنان، فقال إن الجلسة البرلمانية لانتخاب رئيس جديد للبلد تأجلت ست مرات في الشهرين الماضيين على الرغم من الجهود الدبلوماسية الواسعة والوساطة المتواصلة والزيارة التي قام بها الأمين العام.

وفيما يتعلق بإعمار مخيم اللاجئين في نهر البارد، الذي تقدر تكاليفه بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، قال إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لم تتلق سوى ٢٨ مليون دولار ردًّا على ندائها العاجل الذي دعت فيه إلى توفير ٥٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات المباشرة والطويلة الأجل.

أوروبا

البوسنة والهرسك

بعد مشاورات مستفيضة في يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر المجلس أن تكون الجلسة التي تعقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلقة بمسألة البوسنة والهرسك جلسة سرية مغلقة. وفي إطار هذه الصيغة، جرى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر تبادل لوجهات النظر بين أعضاء المجلس ونيكولا سبيرتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك بالنيابة وميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك وممثلي البرتغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) وصربيا. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، الذي يأذن بموجبه للدول الأعضاء التي تعمل من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه على إنشاء قوة تحقيق استقرار متعددة الجنسيات (قوة الاتحاد الأوروبي) لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً تكون خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار وتخضع لقيادة وإشراف موحدين.

المسائل المواضيعية

محكمة العدل الدولية

أجرى المجلس مناقشة خاصة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في البند المعنون ”إحاطة تقدمها رئيسة محكمة العدل الدولية“. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من القاضية روزالين هيغينز، رئيسة محكمة العدل الدولية، وتبادل أعضاء المجلس الآراء مع القاضية هيغينز.

دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

أجرى المجلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشة مفتوحة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، ترأسها وزير خارجية إندونيسيا، ن. حسن ويراجودا. وقد حضر الأمين العام تلك المناقشة وتلا بياناً فيها كما شارك فيها أكثر من ٤٠ متحدثاً آخر، بمن فيهم ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المدعوة.

وقال الأمين العام في بيانه إن شراكات الأمم المتحدة مع هذه المنظمات هي أقوى وأكثر نشاطاً من أي وقت مضى وأنه يلتزم بتقديم المساعدة لبناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاضطلاع بمهام منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام في مناطق تلك المنظمات.

وأشار الأمين العام إلى القوة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام والوساطة السياسية في دارفور والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في حماية المدنيين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إضافة إلى عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن ميانمار من بين شراكات أخرى أقيمت خلال العام. وتواصل تنفيذ أوجه تعاون أخرى مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأتاحت أوجه التعاون تلك إمكانية الاستجابة بسرعة أكبر في بداية الأزمات وبفعالية أكبر في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وكنتيجة للمناقشة المواضيعية، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/42) سلم فيه بأهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها ودعا جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام في تعزيز قدرة تلك المنظمات على صون السلام والأمن الدوليين مبرزاً أهميتها في حفظ السلام وبناء السلام ومكافحة الإرهاب والأسلحة غير المشروعة وغير ذلك من الجهود الجماعية.

وأكد المجلس مجدداً أيضاً، أنه يتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، كما سلّم بأن المنظمات الإقليمية هي في موقع يتيح لها فهم الأسباب الجذرية للنزاعات التي تنشب في المناطق القريبة منها والتأثير في منع نشوبها وحلها، وشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على توطيد أواصر التعاون فيما بينها وتعزيزه. وأكد أنه يتعين تقديم مساهمات المنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وذكّر المجلس أيضاً بعزمه على تعزيز التعاون مع هذه المنظمات ورحب بالأمثلة الأخيرة التي تشهد على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

الإحاطات المقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة للاستماع إلى إحاطات من رؤساء الهيئات الفرعية الثلاث، اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار

١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ بشأن عدم انتشار أسلحه الدمار الشامل.

وتحدث السفير يوهان فربكي (بلجيكا) باسم رؤساء الهيئات الفرعية الثلاث، فقال إن اللجان الثلاث سعت جاهدة للعمل معا على نحو وثيق، سواء بشكل مباشر أو عن طريق أفرقة خبراء كل منها، التي اشتركت معا على سبيل المثال، في إجراء زيارات إلى الدول. ويجري حاليا على نحو مشترك فيما بينها تنفيذ الاستراتيجية المشتركة لمساعدة الدول التي لم تقدم تقارير أو تأخرت في تقديمها. وتسلم الهيئات الفرعية الثلاث بأهمية تقاسم المعلومات والتحليلات والعمل سويا في علاقاتها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المعنية. وتتعاون أفرقة الخبراء الثلاثة هي أيضا فيما بينها، وذلك في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ورغم أن الدول الأعضاء هي المسؤولة الرئيسية عن تنفيذ الالتزامات المترتبة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن التفاعل معها يعتبر ضروريا.

وتحدث بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة طالبان، فقال إن نظام الجزاءات المنصوص عليه في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لا يزال أداة قوية لمكافحة الإرهاب المتصل بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. وبالرغم من أن اللجنة كانت عملت جاهدة خلال الأشهر الستة الماضية لزيادة تحسين جودة القائمة الموحدة وكانت ملتزمة بالاستمرار في ذلك، فقد وجه نداء إلى جميع الدول لدعوتها إلى زيادة دعم اللجنة وفريق الرصد ومساعدتهما. وواصلت اللجنة استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز حوار مع الدول يعود بالفائدة على الطرفين، بما في ذلك من خلال إحاطات مفتوحة يقدمها الرئيس، وزيارات لبلدان مختارة، واجتماعات مع ممثلي الدول الأعضاء، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وتحدث السفير ريكاردو البرتو ارياس (بنما) بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، فقال إن عمل اللجنة قسم إلى ثلاث فئات، وهي بالتحديد رصد وتعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وتيسير المساعدة التقنية؛ والتنفيذ الكامل للقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ففيما يتعلق بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واصلت اللجنة تحليل تقييمات التنفيذ الأولية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وعقدت اللجنة اجتماعها الخاص الخامس مع المنظمات الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية في نيروبي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسينصب التركيز في المستقبل على العمل على نحو استباقي مع الدول في كل من شقي الولاية المتعلقين بالرصد والمساعدة. ولما كانت ولاية المديرية التنفيذية للجنة

مكافحة الإرهاب ستنتهي في آخر السنة، فهو يشجع الدول الأعضاء على أن تعرض ما لديها من أفكار في هذا الصدد، لكي يوليها المجلس الاعتبار الواجب.

وتحدث السفير بيتر بوريان (سلوفاكيا) بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقال إن اللجنة اعتمدت إجراءات جديدة لتسريع عملية تقديم التقارير. وكانت مناقشة موضوعية عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، سلمت بالحاجة إلى أن تتبع اللجنة في أنشطة اتصالاتها نهجا تدريجيا، وانتهت إلى أن الأنشطة المقبلة ينبغي أن تركز بقدر أقل على تقديم التقارير وتركز بقدر أكبر على مساعدة الدول على تنفيذ القرار تنفيذا كاملا. وقال إن هناك جهودا بذلت في جميع أنشطة الاتصالات لشرح الحاجة إلى أن تحدد الدول طلباتها على نحو أكثر دقة و تعرضها بشكل يسهل معه مطابقتها مع عروض المساعدة.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وحضر المناقشة المفتوحة الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة الطارئة جون هولمز. وشارك في المناقشة المفتوحة وأدلى ببيانات ممثلو ٣٣ من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس.

وأعرب الأمين العام في ملاحظاته الاستهلالية، عن أسفه لأن المدنيين لا يزالون يتعرضون للعنف الخطير في حالات الصراع القائمة في العالم. وحث مجلس الأمن على إنشاء فريق عامل لضمان حمايتهم. وشدد على ضرورة أن يكون لأقوال المجلس أكبر قدر من التأثير في الميدان، وأشار إلى توقيت انعقاد الجلسة، فقال إنها تنعقد في اليوم نفسه من عام ١٩٤٥، الذي بدأت فيه محاكمات جرائم الحرب في نورمبرغ، ألمانيا. وما زال المدنيون بعد اثني وستين عاما يتكبدون خسائر رهيبة في الصراعات الدائرة بدءا بالسودان، ومرورا بأفغانستان، وصولا إلى العراق. فهم يتعرضون نساء ورجالا وبناتا، وصبيانا لانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان تفوق الوصف.

وعرض وكيل الأمين العام تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع (S/2007/643)، فقال إن توصيات التقرير كان لها دور حاسم في نظر المجلس على نحو منهجي بقدر أكبر في حماية المدنيين. ووصف الهجمات الانتحارية التي أصبحت سمة في عدد متزايد من النزاعات، بأنها طريقة لاستهداف المدنيين بشكل متعمد تثير القلق. غير أن أي رد عسكري عليها يجب أن يمتثل هو ذاته للقانون الإنساني الدولي ويحترم الكرامة البشرية والثقافية لهؤلاء الذين أصبح هناك خطر يهددهم فعلا. ويتضمن تقرير الأمين العام عددا من المقترحات فيما يتعلق

بالامتثال للقانون الإنساني الدولي في حالات الحرب غير المتناظرة، ويشمل ذلك استخدام الذخائر العنقودية.

وقال وكيل الأمين العام أيضا إنه ينبغي النظر في إمكانية إحالة الحالات الخطيرة من الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي على نظر آليات وطنية ومحلية وإقليمية مناسبة. وينبغي للمجلس أن يبحث عن وسائل ابتكارية لدعم الدول في مساءلة مرتكبي هذه الأعمال، كأن يتم ذلك من خلال وضع ترتيبات قضائية على أساس مخصص. أما الإجراءات الأخرى المقترحة في التقرير، فهي تتعلق بتدابير قانونية أكثر قدرة على الردع لحماية عمال الإغاثة الإنسانية الذين تواصلت ضدهم الهجمات على نحو متزايد. وهناك حاجة أيضا إلى أن يتم في مرحلة أبكر بكثير قبل اندلاع أي نزاع، معالجة المسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي والملكية لمنع أعمال العنف التي تنجم عن نزاعات بشأنها.

واتفق معظم المتكلمين على أن ثمة حاجة ماسة إلى حماية المدنيين على نحو فعال ومنهجي واستباقي بقدر أكبر.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عين المجلس بموجب القرار ١٧٨٦ (٢٠٠٧)، سيرج براميرتس مدعيا عاما للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لفترة منصب مدتها أربع سنوات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الأنشطة الأخرى

تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت رئاسة المجلس في اجتماع للجمعية العامة تقرير المجلس عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقال ممثل إندونيسيا في جملة نقاط رئيسية أخرى إن المجلس كان عقد ٢٢٤ جلسة رسمية، من بينها ١٨٤ جلسة علنية فضلا عن ٢٢ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات.

وعقد المجلس ١٩٢ جلسة مشاورات واعتمد ٧١ قرارا بالإضافة إلى ٥٢ بيانا رئاسيا. وشدد رئيس المجلس أيضا على أهمية فعالية أساليب العمل وواصل التشديد على الفعالية والشفافية. وقد تم استيعاب مشاركة الدول غير الأعضاء في عدة مناقشات مفتوحة وواصل أعضاء المجلس الاهتمام باستعراض ولايات مجلس الأمن ضمن اللجان المخصصة ذات الصلة.

ورشة تاريتاون

في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلو أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن ممثلي أعضاء المجلس الذين انتخبوا حديثا حلقة العمل السنوية الخامسة لأعضاء مجلس الأمن الذين انتخبوا حديثا التي استضافتها في مركز المؤتمرات في تاريتاون البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، بالتعاون مع مركز المنظمات الدولية لجماعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وكان الهدف من هذه الحلقة، مساعدة الأعضاء المنتخبين حديثا على الاطلاع عن كثب على ممارسة، وإجراءات، وأساليب عمل المجلس ليتسنى لهم ''الانطلاق بسرعة في عملهم'' عندما ينضمون إلى المجلس.

بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي

أوفد مجلس الأمن بعثة إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، برئاسة السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا). وكانت البعثة تهدف في جملة أمور، إلى مناقشة وتبادل وجهات النظر مع السلطات التيمورية عن سبل ووسائل مساعدة البلد على تنمية القدرات اللازمة لبناء الأمن والديمقراطية وغير ذلك من المكاسب التي تحققت حتى الآن، وكذلك تأكيد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل بتحقيق الاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي، وضرورة استمرار الدعم المقدم من المانحين على الصعيد الثنائي والشركاء الدوليين للجهود التي يبذلها التيموريون من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى الممثل الدائم لإندونيسيا، نيابة عن أعضاء المجلس، ببيان في الاجتماع الخاص الذي عقد في مقر الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقال الممثل، ضمن جملة أمور، إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة للمجتمع الدولي للتفكير مليا في دوره وإسهاماته في الدفع باتجاه تحقيق الهدف المتوخى من الرؤية الداعية إلى دولتين. وكان ذلك هو اليوم الذي أكد فيه المجتمع الدولي مجددا التزامه تجاه الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة.

وأضاف قائلا إن المجلس يسلم بالحاجة الماسة إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما من شأنه أن يساهم في تحقيق أمن واستقرار الشرق الأوسط، ويرسي عملية الهدف منها إقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية، تتوفر لها مقومات الاستمرار على النحو المتوخى

في خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام، ومذكرة التفاهم المشترك التي أعلن عنها في أنابوليس.

وأضاف قائلا إن المجلس شدد في هذا الصدد على أهمية مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في باريس لتعبئة المانحين، وبدء العمل من حيث انتهى مؤتمر أنابوليس، وتقديم الدعم المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية لتمكينها من بناء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار والازدهار.

وختم بالقول إن المجلس هو المسؤول، حسب الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، عن مساعدة الفلسطينيين على تحقيق الأمن والسلام المستدامين في المنطقة. وسيواصل المجلس تبعا لذلك متابعة المسألة عن كثب.